شخصيات سياسية واجتماعية في محافظة الضالع لصحيفة 14 أكتوبر :

الانتخابات استحقاق دستوري يجب على الجميع ممارسته

الجميع مطالب بالمشاركة الفاعلة لإنجاح الانتخابات البرلمانية القادمة

الحفاظ على وحدة الوطن يحتم علينا خوض الانتخابات

في إطار الاستعدادات لإجراء الانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها في السابع والعشرين من أبريل 2011م، أكدت عدد من الشخصيات السياسية والاجتماعية والشبابية من أبناء محافظة الضالع في أحاديثهم للصحيفة أهمية هذا الحدث الديمقراطي والاستعدادات لإجرائها في موعدها المحدد.. فإلى الحصيلة:

أجرى اللقاءات / مثنى الحضوري

في البداية تحدث أحمد البلعسي الوكيل المساعد لمحافظة الضالع قائلاً: الانتخابات النيابية حديث الشارع ووسائل الإعلام في بلادنا، ومن الضروري جداً إجراء الانتخابات النيابية في 27 أبريل 2011م تعزيزاً للمسار الديمقراطي الذي تسعى قيادتنا السياسية إلى ترسيخه، والواجب علينا الحفاظ عليه كحق ديمقراطي ووطني لا مساومة فيه ونحن ماضون نحو هذا الهدف وبالموعد المحدد وبطريقة حرة ونزيهة رغم المزايدين وضعفاء النفوس الذين يسعون إلى عرقلة الانتخابات ولكنهم لن يستطيعوا بإذن الله وقوته وبإرادة واصطفاف أبناء هذا الشعب العظيم أن يعيقوا هذا المسار الديمقراطي.

من جهته تحدث الأخ علي محمد عبادي عضو محلي محافظة الضالع وقال:إجراء الانتخابات في موعدها المحدد أصبح أمراً ضرورياً ولا يمكن المساومة فيه ولا يجوز التعدي على هذا الحق الذي كفله الدستور لكل مواطن ومن يطالب بتأجيل الانتخابات فهو لا يحب الوطن لكون التأجيل ليس لصالح الوطن، فإجراء الانتخابات الدستورية استكمال للمسيرة الديمقراطية التي انطلقت بقيام الوحدة المباركة في 22 مايو 1990م.

كما تحدث سيف سعيد عبيد من أبناء الضالع مديرية الضالع حيث قال: إن التفريط في الانتخابات استجابة لمطالب بعض القوى السياسية يعتبر جريمة في حق الشعب اليمني الذي رفع شعار الوحدة والديمقراطية.

والانتخابات أصبحت تهم كل فرد في المجتمع وإجراؤها يعطي الديمقراطية صورة حقيقية بالإضافة إلى أنها حق دستوري وديمقراطي، فالشعب له الحق في اختيار من يمثله في مجلس النواب، وهذه هي إرادة الشعب ولا يستطيع أحد الوقوف أمامهما.

وعبر الأخ فريد محسن الشعيبي عضو محلي مديرية الشعيب الضالع قائلاً: إن الانتخابات البرلمانية القادمة تعتبر علامة فارقة في تاريخ الانتخابات البرلمانية منذ الأخذ بالتعددية السياسية في الثاني والعشرين من مايو 90م، وقد كان قرار رئيس الجمهورية بتأجيل الانتخابات من أبريل 2009م إلى أبريل 2011م، بناء على رغبة اللقاء المشترك من أجل إعادة ترتيب أوراقهم ومراجعة حساباتهم لتقديم مصلحة الوطن والشعب على مصالحهم الحزبية والشخصية، لكنهم طوال مدة التأجيل لم نعرف ما الذي يريدون وما هي مطالبهم وشروطهم، فنحن ندعوهم إلى الاحتكام إلى العقل وأن نتنافس في الصندوق.

انتخابات دون وصاية

وأوضح الأخ عبد الرب المرح رئيس فرع المؤتمر بقعطبة الضالع أن إجراء الانتخابات النيابية في موعدها في أبريل القادم استحقاق ديمقراطي ومن المستحيل التراجع عنه لأنه الخيار الديمقراطي والنهج الشعبي وحجر الزاوية لدولة 22 مايو 1990م وعلى المواطنين التفاعل الإيجابي مع هذا الحدث فمن حقهم دستورياً وقانونياً اختيار من يمثلهم في المجلس النيابي التشريعي بكل حرية دون أي ضغوطات أو وصاية من أحد ومثل هذه الأمور لا تحتاج إلى التحاور أو النقاش.

وتحدثت الأخت شفاء العبدي موظفة بالضالع فقالت: الانتخابات جوهر الديمقراطية وقضية العصر وهي مهمة لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والسلام الاجتماعي وهي ما يدركه اليمنيون ويعون جيداً ومن خلاله ينظرون إلى أهمية الاستحقاق الدستوري القادم ليشارك كل مواطن في انتخاب من يريده ممثلاً له في مجلس النواب أو المجالس المحلية أو الرئاسية والدستور اليمني منح الشعب هذا الحق من بلغ السن القانونية ولا يمكن لأي حزب أو تنظيم سياسي أو أي جماعة أو فرد أن يصادر أو يعرقل هذا الحق أو غيره من الحقوق السياسية التي كفلها الدستور للشعب، وإن شاء الله ستتم ممارسة هذا الاستحقاق الذي يعتبر ضماناً للتنمية الديمقراطية.

كما تحدث الأخ محمد عبد الولي العلم قائلاً: الانتخابات ليست حكراً على حزب أو تنظيم سياسي، كما أنها الطريقة الأمثل والأنسب لاختيار ممثلينا في السلطة التشريعية والمجالس الأخرى، كما أنها نموذج حيث يجب المحافظة عليه والتصدي لكل المشاريع الانقلابية.

فالانتخابات حق دستوري لكافة أبناء الشعب وعلينا جميعاً المشاركة فيها والحرص على إنجاحها وعدم المساس بها وبهذا الحق المكتسب أو اتخاذه وسيلة للضغط لتنفيذ الشروط والمطالب والمصالح الشخصية.

الالتزام بالموعد المحدد

كما تحدث الأخ محمد الواقدي من الشعيب الضالع وقال: إن إجراء الانتخابات في موعدها المحدد ضروري جداً ونحن جميعاً مطالبون بالمشاركة الفاعلة، ونحن على استعداد تام لإجرائها في موعدها المحدد 27 أبريل 2011م، فالحفاظ على وحدة الوطن تتمثل في المشاركة في الانتخابات وعلينا التمسك بما هو صالح للبلاد، أما هذه التجاذبات التي تتخذها أحزاب اللقاء المشترك والعرقلة والتسويف فإننا نرفضها جملة وتفصيلاً.

مدير المؤسسة العامة للتأمينات في أمانة العاصمة لـ 14 أكتوبر :

نمو نسبة الإيرادات المربوطة والمحصلة والتغطية التأمينية خلال عام (2010م)

النزول الميداني لحصر المحلات التجارية ومكافحة التهرب التأميني أبرز الخطط للعام الجاري

عدم اعتماد نسبة الحكومة التأمينية وحرمان المتعاقدين من التأمين في القطاع الحكومي مشاكل تواجهها المؤسسة

يعد التأمين والعمل التأميني حقا من حقوق العامل والموظف، لكن للأسف لا يزال مفهوم التأمين في بلادنا خارج هذا الإطار لأسباب تتعلق بعدم الوعي المجتمعي سواء للعامل أو أرباب العمل ولعدم اهتمام الجهات المعنية بمتابعة تنفيذ قرار مجلس الوزراء الخاص بالتأمين، ورغم بذل المؤسسة العامة للتأمينات جهوداً كبيرة في هذا الاتجاه إلا أنه من الملاحظ أن ما تحقق حتى اليوم لم يرق إلى مستوى الطموح.

لقاء/ سمير الصلوي

صحيفة (14 أكتوبر) سلطت الضوء على أنشطة مكتب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بأمانة العاصمة من خلال لقائها بالأخ عبدالرقيب العبسي مدير مكتب فرع المؤسسة بأمانة العاصمة الذي تحدث عن أهم انجازات المكتب وأهم العوائق وأبرز التوجهات لمكتب الأمانة، والحصيلة في الآتي:

زيادة النمو التأميني

▫ ما أهم إنجازات مكتب التأمينات الاجتماعية في أمانة العاصمة خلال العام الماضي؟.

- في البداية نشكر صحيفة (14 أكتوبر) على اهتمامها بأنشطة وبرامج المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وحقيقة حسب الأرقام المتوفرة لدينا ونتيجة للجهود المبذولة من قيادة المؤسسة والعاملين فيها فقد زادت نسبة الإيرادات خلال العام الماضي بنسبة 20٪ وبمقدار زيادة وصل إلى 6 969.368.69 ريالا وبلغت الإيرادات المحصلة في المكتب حتى بداية الربع الثالث من السنة الماضية 5.846.973.940 ريالا، فيما بلغ معدل النمو في الزيادة المربوطة حتى نهاية سبتمبر الماضي 24 ٪ وبلغت الإيرادات المربوطة 4.910.621.914 ريالا بزيادة تقدر بـ 945.842.072 ريالا ووصل معدل النمو في مجال التغطية التأمينية إلى 8 ٪ وبنسبة زيادة لأصحاب العمل المسجلين من 5289 إلى 5726 بزيادة 437 حالة جديدة، كما ارتفع معدل النمو في مجال التغطية التأمينية بمعدل 2 ٪ وبمقدار زيادة وصل إلى 1028 وبلغ عدد المؤمن عليهم المستثمرين 62551، ويرجع تدني نسبة النمو في المؤمن عليهم المستثمرين إلى خروج الكثير من الشركات النفطية والغازية من بلحاف.

▫ كم عدد المستفيدين من المنافع والنفقات التأمينية؟.

- بلغ عدد المستفيدين من المعاشات حتى الربع الثالث من العام الماضي 1717 فردا بزيادة 330 فردا عن العام السابق بمعدل نمو وصل إلى 24 ٪، كما بلغ عدد المستفيدين من التعويضات 501 حالة وبمعدل نمو 29 ٪، وبلغ إجمالي مبالغ المعاشات المصروفة 497.145.697 ريالا بمعدل نمو وصل إلى 37 ٪ بزيادة تقدر بـ (135.004.961) ريالاً، كما بلغ إجمالي التعويضات المصروفة (845.543.893) ريالاً، بمعدل نمو 7 ٪ وبزيادة تقدر بـ (16.640.630) ريالاً.

غياب الوعي التأميني

▫ ما تقييمكم لمدى تطبيق قرار مجلس الوزراء الخاص بالتأمين على العاملين في القطاعين الخاص والحكومي؟

- بالنسبة لتطبيق القرار فلاًنزال نواجه الكثير من المشاكل في هذا الجانب كون بعض الجهات لايزال تعاملها بشكل جزئي لعدم إدراكها أهمية التأمين، وتطبيق هذا القرار بحاجة إلى تعاون الجميع (صاحب العمل والمؤسسة ووسائل الإعلام ومختلف الجهات المعنية) على اعتبار أن التأمين حماية للأسرة وللمجتمع فهناك عدد من الجهات في القطاع الحكومي والخاص لايزال دورها قاصراً في التعاون معنا لعدم وجود الوعي بأهمية التأمين ونتمنى من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة التأكد من مدى تطبيق المؤسسة لقرار مجلس الوزراء وعلاقة المؤسسة بمختلف الجهات فالمنظومة متكاملة.

التشريعات واللوائح

▫ ماذا عن التشريعات واللوائح الخاصة بالتأمين ؟

- القانون حدد كل شيء بوضوح ولكن هناك نوعاً من القصور في مجال الإجراءات الخاصة ويفترض إيجاد مادة خاصة تنظم التأمين وخلق الوعي بأهميته لدى مختلف الجهات ونأمل خروج مشروع القانون الجديد الذي لايزال أمام مجلس النواب كونه كفيلاً بمعالجة الكثير من المشاكل .

تحديث البيانات

▫ ماهي الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة لتجاوز المشاكل القائمة ؟

- نعاني في المؤسسة الكثير من المشاكل مع المؤمن عليهم وأبرز هذه المشاكل عدم تقديم البيانات الصحيحة، وتشابه الأسماء وقد عملنا جاهدين لتفادي هذه المشاكل بالتواصل مع الكثير من الجهات والشركات لاستكمال بيانات المؤمن عليهم من حيث إيصال بطاقاتهم الشخصية ووضع البيانات الصحيحة في الأرشيف الذي نحرص أن نوثق فيه المعلومات المرتبطة بالشخص المؤمن عليه،وحصولنا على البيانات الصحيحة يعود بالنفع على الشخص نفسه ويسهل إجراءات المعاملة عند التقاعد.

عبدالرقيب العبسي

التوعية بأهمية التأمين

▫ ما نظرتكم للجانب التوعوي وأهم البرامج في هذا الجانب ؟

- هناك حملات توعوية تقوم بها المؤسسة في عدد من وسائل الإعلام الرسمية ولكن وعلى الرغم مما نقوم به لايزال هناك قصور في الوعي بأهمية التأمين ولايزال الكثيرون من أصحاب العمل غير ملتزمين بالقانون ويتعمدون الهروب والمراوغة وعبر صحيفة 14 أكتوبر أناشد جميع القائمين على وسائل الإعلام بالعمل معنا ومساعدتنا في الجانب التوعوي كون المهمة مشتركة والتأمين هو الضمان للعامل عند إصابته أو عجزة وعلينا أن ننظر إلى الدول المتقدمة التي تحرص كل الحرص على الجانب التأميني حماية للعمال ولأسرهم من الضياع.

معوقات قائمة

▫ ما المعوقات التي تواجهونها في المؤسسة ؟

- هناك عدد من المعوّقات أبرزها محدوديّة الجانب المالي وعدم وعي الناس وفهمهم للقانون وتهرب أصحاب العمل وعدم اعتماد الدولة النسبة التأمينية للموظفين المقررة قانونياً بنسبة 9 ٪ إلى جانب الـ 6 ٪ الخاصة بالعامل .